انخفاض أسعار النفط لم يحل دون الفرصة المتاحة لصعودها

أسواق الخليج المالية تتجاوز الصعوبات وتتجه للانتعاش

دبي - «رويترز»: أكد مدير صندوق ضمان الخامس، أحد أفضل صناديق الاستثمار المشترك أداء في العالم بدبي، أنه لا يزال هناك مجال كبير لصعود أسواق الخليج رغم انخفاض أسعار النفط.

وصنف تقرير بريكن لصناديق التحوط العالمية الصندوق ضمان الخامس كأفضل صندوق للاستثمارات المشتركة البديلة أداء في العالم في 2014 بعائد صاف 232 في المئة في العام الماضي. واحتل المركز الثاني على مدى ثلاثة أعوام حتى 2014 بعائد سنوي 73 في المئة.

ويركز الصندوق المفتوح الذي تديره ضمان للاستثمار في الإمارات العربية المتحدة على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الست لذا فقد أبرز أداؤه تنامي أهمية منطقة الخليج كوجهة لمحافظ الاستثمار.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية استفاد ضمان الخامس من التعافي القوي في بورصات الأسهم الخليجية في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وارتفع مؤشر بورصة دبي لأكثر من مثليه في 2013 وهو ما جعله الأفضل اداء بين الأسواق الرئيسية في العالم.

وأثر هبوط أسعار النفط سلبيا على أسواق الأسهم في الخليج حاليا وأضر بالماليات العامة للحكومات التي يسهم انفاقها في تحفيز النمو الاقتصادي.

وبحث صندوق ضمان الخامس عن الملاذ الأمن في النقد حيث أظهر بيانه الشهري أن 65 بالمئة من أصوله كانت نقدية في نهاية فبراير. غير أن شهزاد جناب رئيس إدارة الأصول، والاستشارات في ضمان للاستثمار ومدير الصندوق قال إنه لا يعتقد أن انخفاض أسعار النفط يعني أن أسواق الخليج ستسجل أداء ضعيفا لفترة طويلة.

وقال في مقابلة «إذا نظرت للتقييمات سترى فرصا وفيرة. معظم الأسهم في المنطقة باستثناء قطاع البتروكيماويات في السعودية لا تعتمد على أسعار النفط.»

وقال إن قيم الأسهم جذابة في الوقت الحالي إذ يجري التداول في بورصة دبي للأسهم عند مضاعف ربحية حوالي 7.8 مثل الأرباح المتوقعة لعام 2015 وعائد على السهم 5.7 بالمئة. وأضاف «نراقب من منظور بعيد المدى قيم العديد من الأسهم الآن.»

وقال جناب إن دورة الائتمان في الإمارات لم تقترب من الذروة بعد. ونما إجمالي الإقراض المصرفي ثمانية في المئة في ديسمبر على أساس سنوي لكن جناب يتوقع أن يصل النمو إلى أرقام في خانة العشرات في نهاية المطاف برغم أنه قد لا يعود إلى المستويات التي تجاوزت 30 في المئة كما كان الحال خلال الطفرة التي سبقت الأزمة المالية.

ورفعت ضمان مخصصاتها للاستثمار في الأسهم السعودية إلى عشرة في المئة من خمسة في المئة في نهاية فبراير بفضل توقعات بأن تسحب الحكومة السعودية - مثل حكومات خليجية أخرى - من احتياطاتها المالية الضخمة إذا لزم الأمر لتواصل الإنفاق على الاقتصاد.

ويركز الصندوق على الأسهم السعودية المرتبطة بارتفاع الدخل ومستوى المعيشة مثل مجموعة الطيار للسفر، وبوبا العربية للتأمين التعاوني.

ولا يخصص الصندوق مبالغ كبيرة للاستثمار في الدخل الثابت في الوقت الحالي في حين يلوح في الأفق احتمال رفع أسعار الفائدة الأميركية.

ويخدم الصندوق - الذي لا يكشف عند حجمه النقدي - بشكل أساسي أفرادا أثرياء ومكاتب استثمار عائلية ومؤسسات استثمار من الخليج.

أسواق الدول الخليجية تتجه للانتعاش

بعض صناديق الاستثمارات المشتركة البديلة في المنطقة اختيرت ضمن الأفضل أداء في العالم خلال 2014

وجناب مولود في بريطانيا وسبق أن عمل على مدى أكثر من عشرة أعوام في بنوك يو.بي.اس واتش.اس.بي.سي وكريدي اجريكول قبل أن ينضم إلى ضمان للاستثمار في 2009.

وقال إن نجاح الصندوق الذي يديره يرجع في جزء منه إلى أن هدفه الوحيد تحقيق عوائد وليس وضع الصندوق في مقارنة مع مؤشرات أو صناديق أخرى.

وقال إن هذا مهم في أسواق الخليج حيث يهيمن المستثمرون الأفراد الذين يدخلون السوق لفترة قصيرة بل إنه حتى مؤسسات الاستثمار مثل شركات التأمين لديها آفاق قصيرة الأجل.

وتابع قوله إن التداول بنشاط مهم أيضا نظرا لغياب أدوات التحوط في الخليج. وقال «نضطر لاستخدام توزيع المخصصات بين فئات الأصول والنقد كأحد أشكال التحوط.»

وقال إن الاستراتيجية الأساسية الثالثة هي التركيز الدائم على القيم وهو أمر مهم لتقادي التضرر بشدة جراء التذبذب الكبير لعدد من الأسهم كثيفة التداول في بورصة دبي.

وتنوي ضمان للاستثمار إجراء طرح عام أولي للأسهم هذا العام بهدف توسيع أنشطتها.

تركيا تطلق خط أنابيب ينقل الغاز بين أذربيجان وأوروبا

غاز تركيا

انقرة - «رويترز»: أطلقت تركيا امس الأول الثلاثاء مشروعا يتكلف 10 مليارات دولار لخط انابيب ينقل الغاز من اذربيجان إلى أسواق غربية وهو ما يشكل تقدما في خطة تساعد أوروبا على خفض اعتمادها على الطاقة من روسيا.

ويهدف خط أنابيب الغاز العابر للاناضول إلى نقل 16 مليار متر مكعب من الغاز سنويا بحلول منتصف عام 2018 من حقل شاه دنيز 2 بأذربيجان وهو لحد اكبر حقول الغاز في العالم ويطوره كونسورتيوم بقيادة بي.بي.

ويمتد خط الأنابيب 1850 كيلومترا من الحدود التركية مع جورجيا إلى اليونان وبعد مهما لطموحات انقرة لخفض اعتمادها على الغاز الروسي.

وزادت انقرة حصتها في المشروع إلى 30 في المئة العام الماضي. وتملك سوكار الأذربيجانية الحكومية حصة قدرها 58 في المئة بينما تملك بي.بي حصة 12 في المئة المتبقية.

اعترف بأن خروجها سيلحق ضرراً كبيراً بالعملة الأوروبية المشتركة

مسؤول: الاتحاد الأوروبي لن يبقي اليونان ضمن منطقة اليورو

خروج اليونان من منطقة اليورو سيلحق ضررا كبيرا بالعملة الأوروبية

برلين - «رويترز»: قال مسؤول كبير بالاتحاد الأوروبي في مقابلة صحفية نشرت أمس الأربعاء إن الاتحاد غير مستعد للإبقاء على اليونان في منطقة اليورو بأي ثمن، رغم أنه أضاف أن خروج أثينا من المنطقة سيلحق ضررا كبيرا بالعملة الأوروبية المشتركة.

وأبلغ بيير موسكوفيتشي مفوض الشؤون الاقتصادية والمالية بالاتحاد الأوروبي صحيفة دي فيلت الألمانية «مجموعة اليورو لديها رغبة ساحقة لإبقاء اليونان في منطقة اليورو. الحوادث المالية يمكن أن تحدث. لكن مهمتنا ليس تنظيم هذا بل منعه».

وتتألف مجموعة اليورو من وزراء مالية منطقة اليورو.

وقال موسكوفيتشي «لن تبقى اليونان في منطقة اليورو بأي ثمن بل وفقا لشروط صارمة تكون مقبولة للجانبين كليهما» مضيفا أن أي حزمة ثالثة محتملة للمساعدات المالية يجب أن تبدو مختلفة عن الحزمتين السابقتين.

وتواجه اليونان خطر نفاد السيولة المالية في غضون اسابيع لكن شركاءها بالاتحاد الأوروبي -الذين اغضبتهم التصريحات النارية للحكومة الجديدة المعارضة لاتفاق الإنقاذ المالي الدولي لليلاد- جمدوا المساعدات حتى تظهر اليونان انها تنفذ إصلاحات.

وقال مسؤول يوناني يوم أمس الأول الثلاثاء ان رئيس الوزراء اليوناني الكسيس تسيبراس يريد الاجتماع مع كبار الزعماء الأوروبيين اثناء قمة للاتحاد الأوروبي هذا الاسبوع مع إصرار اثينا على انها لن تخضع «للابتزاز» بسبب أزمة ديونها.

وقال موسكوفيتشي ان منطقة اليورو في موقف أفضل مما كانت قبل عامين لكنه حذر من أن رحيل اليونان عن العملة الأوروبية سيظل يحدث ضررا سياسيا كبيرا.

يبلغ حالياً 18 ألفاً و100 مليار دولار

الخزانة الأمريكية تحث الكونغرس على رفع سقف الدين

واشنطن - «فرانس برس»: حث وزير الخزانة الأميركي جاكوب لو أعضاء الكونغرس إلى رفع سقف الدين العام وعدم جعل هذه القضية الحساسة ورقة مساومة أو معالجتها بمنطق «سياسة حافة الهاوية».

وقال لو في رسالة إلى أعضاء الكونغرس إنه اعتبارا من الاثنين سيعود العمل بسقف الدين العام مما سيضطر وزارة الخزانة إلى «اللجوء لإجراءات استثنائية لمواصلة تمويل الحكومة بشكل مؤقت».

وأوضح الوزير أنه للحؤول دون الوقوع في خطر التخلف عن السداد فإن الوزارة ستعلن اعتبارا من الاثنين عن «تعليق مؤقت لإصدار سندات دين» باسم عدد من الصناديق التقاعدية العامة.

وهذه الإجراءات المؤقتة لن تؤثر على دفع أموال التقاعد للموظفين ومن شأنها أن تؤمن للميزانية هامش مناورة مقداره عشرات مليارات الدولارات.

وكانت الوزارة اتخذت منذ الأسبوع الماضي إجراء استثنائيا أوليا بإعلانها وقف إصدار بعض السندات.

وأكد الوزير في رسالته أن «ملاءة الولايات المتحدة ليست ورقة مساومة وأحض الكونغرس على معالجة هذه القضية بعيدا عن السجال أو سياسة حافة الهاوية».

وملف رفع سقف الدين العام موضوع خلاف قديم بين الجمهوريين والديموقراطيين في الكونغرس وقد سبق وأن كان موضع معركة سياسية حامية الوطيس بينهما انتهت في فبراير 2014 باتفاق مؤقت قضى بتعليق العمل مؤقتا بسقف الدين العام مما سمح للولايات المتحدة بالاقتراض بأكثر من القدر المنصوص عليه في القانون.

ولكن مفاعيل هذا الاتفاق تنتهي الاثنين مما يعني اعادة العمل بسقف الدين العام.

ويبلغ الدين العام الأميركي حاليا حوالى 18 الفا و100 مليار دولار واعتبارا من الاثنين سيصبح هذا الرقم تلقائيا هو السقف الجديد القانوني للدين العام الأميركي.

ولكن الولايات المتحدة لا تواجه خطرا وشيكا في التخلف عن السداد لأن السيولة المتوفرة في الاحتياط و«الاجراءات الاستثنائية»، مثل وقف اصدار بعض السندات، توفر للدولة أموالا تكفيها لسداد التزاماتها المالية حتى اكتوبر أو ربما نوفمبر، بحسب ما أعلن اخيرا مكتب الموازنة في الكونغرس.

والحرب بين الجمهوريين والديموقراطيين حول سقف الدين العام شبه مستديمة وقد شهدت جولات عدة كان اخطرها في صيف 2011 حين حرمت وكالة «ستاندرد اند بورز» للتصنيف الائتماني الولايات المتحدة من تصنيفها الممتاز «تريبل ايه» بسبب الخطر المحدق الذي لاح في حينه بوقوع واشنطن في فخ التخلف عن السداد.

وفي جولة اخرى من هذه الحرب دارت رحاها في اكتوبر 2013 اضطرت الحكومة الفدرالية إلى «إغلاق» عدد من الإدارات العامة بصورة جزئية لمدة أسبوعين.

وزير الخزانة الأمريكي جاكوب لو

4 دول أوروبية كبيرة تعتزم الانضمام لبنك تقوده الصين

باريس - «رويترز»: أعلنت ألمانيا وفرنسا وإيطاليا أنها اتفقت على الانضمام إلى بنك تنمية آسيوي جديد تقوده الصين بعدما تحدت بريطانيا الحليف المقرب من الولايات المتحدة الضغوط الأميركية لتصبح عضوا مؤسسا في مشروع ترى واشنطن منافسا للبنك الدولي.

ويشكل هذا التحرك المتناغم للمشاركة في مشروع اقتصادي تهيمن عليه بكين ضربة دبلوماسية للولايات المتحدة، ويعكس حرص الأوروبيين على الشراكة مع الاقتصاد الصيني سريع النمو، ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

ويأتي ذلك وسط مفاوضات تجارية شائكة بين بروكسل وواشنطن، وفي الوقت الذي تشعر فيه حكومات الاتحاد الأوروبي وآسيا بالإحباط من قيام الكونغرس الأميركي بعرقلة إصلاح في حقوق التصويت بصندوق النقد الدولي من المنتظر أن يمنح الصين واقتصادات أخرى ناشئة تأثير أكبر في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

وقال وزير المالية الألماني، وولفجانغ شيوبله، إن ألمانيا وهي أكبر اقتصاد في أوروبا وشريك تجاري رئيسي لبكين ستكون عضوا مؤسسا في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

وقال مسؤول بوزارة المالية الفرنسية لـ«رويترز» ، إن باريس «تؤكد مشاركة فرنسا وتسلط الضوء على الاتفاق بين ألمانيا وفرنسا وإيطاليا» حول المسألة التي جاء ذكرها لأول مرة في صحيفة «فايننشال تايمز».

الصين تعود مجددا لزمام القيادة